الإسهام الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس جامعة الزيتونة

كليتي (القانون والتربية بترهونة)

المختار محمد سالم أحمد

قسم علم الاجتماع -كلية التربية -جامعة الزيتونة

تاريخ الاستلام 2023/07/12

الملخص:

إن أهمية مؤسسات التعليم العالي تكمن فيما تقدمه من شراكة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى ، وربط ذلك بأهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ، من حيث تكوين الكوادر البشرية وصقلها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع، والإسهام في بناء قدرات مؤسساته ، وينعكس ذلك على تنمية وتطوير أفراده، ودفع عجلة التنمية المحلية؛ حيث تأتي أهمية هذا البحث في أن معظم المجتمعات تعول على مؤسساتها التعليمية العالية في تحقيق التنمية المحلية بكافة أشكالها ، وعلى جميع الصعد ، وهو ما يضع هذه المؤسسات أمام اختبار حقيقي ، لإيضاح العلاقة الوطيدة بينها وبين المجتمع، كما أن الهدف الرئيس للبحث هو رصد معرفة واقع الإسهامات الاجتماعية لمسارات وإخفاقات مؤسسات التعليم العالي في مدينة ترهونة (كليتا القانون ، والتربية)، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام استمارة الاستبيان ، كما يعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي أنسب المناهج لهذا النوع من البحوث، و تكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس الذكور والإناث، ومن نتائج

البحث أن آراء أفراد البحث لا توجد بينهم فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس المؤهل العلمي التخصص.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، المجتمع.

المقدمة :

تكمن أهمية مؤسسات التعليم العالي في مخرجاته، وما يقدمه من دعم لمؤسسات المجتمع الأخرى، بتأهيل رأسمال بشرى، إضافة إلى أبحاث تساعد على خدمة المجتمع، بتقديم منظومة تعليمية بحثية متقدمة المراحل بواسطة مؤسسات تعتمد النظرة البحثية العلمية في معظم مجالات العلوم والمعرفة الانسانية بكافة تخصصاتها، و ذلك خدمة للمجتمعات، كما تعتبر هذه المؤسسات بيت الاستشارات والخبرات الفنية التي تطلبها مؤسسات المجتمع الأخرى.

يعتمد نجاح تطوير وتنمية المجتمعات المحلية على قدرة التكيف مع متطلبات وآليات السوق الاقتصادي المتغيرة المحلية منها والدولية، وبذلك ازداد استخدام أساليب التخطيط لدعم القدرات المحلية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الانتاجية، والقدرات التنافسية لمجموعة الأنشطة التي تحدث من خلال المؤسسات المجتمعية ومن بينها مؤسسات التعليم العالي، ومدى إسهامها في إحداث التنمية المحلية اقتصادياً واجتماعياً، والذى يتحدد في إعداد الموارد البشرية ونشر البحوث العلمية، والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية ، ونقل الثقافة ، وصياغة وتشكيل وعى الطلاب ، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته، إن نمو المجتمعات يرافقها تنمية محلية على مستوى الأفراد، في شكل جهود محلية مشتركة بين أفراد المجتمع والدولة، يسعى أبناء المجتمع المحلي ومؤسساته إلى التركيز على بناء قدرات وكوادر بشرية مؤهلة للإسهام في تحسين مستوى حياة الفرد، وتطوير خدماته، بحملها رسالة وأهداف من بينها البحث العلمي وخدمة المجتمع.

إن مشاركة مؤسسات التعليم العالي في صنع مستقبل المجتمعات ، وتأثرها بالمحيط الاجتماعي لها أثر في تطوير مجتمعها، من خلال تأهيل الموارد البشرية ، وإسهامها في إيجاد حلول للمشكلات والصعوبات التي تواجه هذه المجتمعات ؛ دفع بتزايد عدد طالبي المعارف الجديدة في مجالات التعليم عبر مراحل تطور الأشكال الجديدة للمعرفة، ووصل إلى ذلك عن طريق البحث والاستقصاء ، وتفتح آفاقاً واسعة جديدة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .(جيدنز، 2001، 540)، ومع ذلك فهناك مشكلة تكمن في جودة مؤسسات التعليم العربي بشكل عام والليبي بشكل خاص، منها ضعف التوازن بين مخرجات التعليم العالي، واحتياجات خطط التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (الفنيش وآخرون،1998، 106-107) وغلبة ثلاث سمات أساسية على نواتج التعليم وهي تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية ، وإطراد التدهور فيها، وظهور خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية (تقرير التنمية الانسانية العربية ،2002، 47-55) في (جيدنز، 2001، 544)

إن جميع مؤسسات المجتمع عليها الإسهام بالشكل المطلوب في الوصول إلى أهداف التنمية المحلية، فمؤسسات التعليم العالي يقع عليها العبء الأكبر في تشكيل وانتاج المعرفة المؤهلة للقدرات البشرية، وبشكل فعال لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وحيث إن التنمية باختلاف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تعد من مسؤوليات أفراد المجتمع ككل، وتتحدد هذه المسؤولية بحسب موقع الفرد، ومقدار إسهامه، وهذا بدوره ينطبق على مؤسسات المجتمع بشكل عام، ومنها مؤسسات التعليم العالي.

مشكلة البحث:

إن ممارسة مؤسسات التعليم العالي لها دورها في التغيير، و لا يتحقق هذا الدور إلا من خلال التفاعل بينها وبين البيئة الاجتماعية الموجودة بها ، حيث تمثل مؤسسات التعليم العالي أبرز مراكز التكوين لرأس المال البشري ، كونه عملية مستمرة وله آثار ايجابية تهدف إلى تحسين وإنتاج كوادر تمتاز بالنوعية والكفاءة الجيدة ، وقدرة هذه المؤسسات على المشاركة ورسم السياسيات العامة للدول ، بواسطة هذه الكوادر العلمية المؤهلة، التي يحتاجها سوق العمل للرفع من مستوى الخدمات على المستوى المحلي ، وتحسين الظروف المعيشية ، وإيجاد الحلول لقضايا البطالة والهجرة ، والتغلب على عوامل عدم الاستقرار السياسي ، ومن ثم محاولة الوصول والمحافظة على السلم الاجتماعي ، وتلبية متطلبات المجتمع ، وتحقيق أهداف التنمية المجتمعية المحلية، فكان التركيز على دراسة ومعرفة هذا الإسهام من خلال طرح تساؤل رئيس- إلى أي مدى أسهمت مؤسسات التعليم العالي بترهونة في تحقيق متطلبات المجتمع؟

أهمية البحث:

تعول معظم المجتمعات على مؤسساتها التعليمية العالية في تحقيق النمو والتطور والاسهام بكافة أشكاله، وعلى جميع الصعد، وهو ما يضع هذه المؤسسات أمام اختبار حقيقي، لإيضاح العلاقة الوطيدة بينها وبين المجتمع، فهي عبارة عن انعكاس لرقي وتطور المجتمع، فبرقيها يبرز مدى أهمية التطور الحاصل في المجتمع.

كما أن أهمية البحث هي محاولة للفت الانتباه إلى الاهتمام بالموارد البشرية التي تعتبر المغذي الرئيس، مع ازدياد أهميتها بالتركيز على إيضاح النقص في مجالات المعرفة التي يحتاجها المجتمع لتطوره، وإلى غياب التنسيق الكامل بين هذه المؤسسات ومحيطها، وإبراز الإخفاقات التي تعترض هذه المؤسسات.

تساؤلات البحث:

ما آراء عينة البحث نحو الإسهام الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي وتقييم أدائها من وجهة نظرهم؟

مسارات وسياسات الإسهام المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ما آراء عينة البحث نحو إخفاقات مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظرهم؟

أهداف البحث:

التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي داخل كليات مدينة ترهونة وتقييم الأداء الفعلي لهذه المؤسسات، وربط ذلك مع تواصلها مع باقي مؤسسات المجتمع الأخرى.

إدماج مخرجات مؤسسات التعليم العالي بقضايا المجتمع، والتعريف بحقوق وواجبات وأداء أدوارهم.

يهدف البحث إلى التعرف على إخفاقات مؤسسات التعليم العالي في الواقع المجتمعي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

الفرضية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 من حيث الاسهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر أفراد مجتمع البحث تعزى لمتغيرات، الجنس، التخصص، المؤهل العلمي.

مصطلحات البحث:

المؤسسة التعليمية :

تعتبر مؤسسة التعليم مكان التقاء فئات مجتمعيّة مختلفة الأعمار، من طلاب وأعضاء هيئة التدريس وموظفين، ويتم فيها تعليم الطلاب وتزويدهم بالكثير من المعلومات المختلفة حسب نوع

هذه المؤسسة التعليميّة، ويقوم الطلاب بالبقاء في هذه المؤسسة لتلقي العلم لفترات زمنيّة معيّنة، تعتمد هذه الفترة أيضاً على نوع المؤسسة التعليميّة.

التعليم العالي:

التعليم العالي هو مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة، ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات، ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.

وبدون شك فإن العالم استفاد من التقنيات الحديثة في التعليم، وأن الشعوب تتسابق في الابتكار والحصول على الوسائل الحديثة في التعليم ومن هذه التقنيات : الحاسب الآلي ، و شبكة الإنترنت و يمكن التعرف على المعلومات و البيانات باستخدام الإنترنت، و العالم يتجه نحو التعليم الإلكتروني و الاستفادة منه و الحصول على الشهادات التعليمية في مختلف المراحل كذلك بفضل الاتصالات العالمية استحدثت مفاهيم علمية جديدة المجتمع.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس بكليتي القانون والتربية جامعة الزيتونة، الحاصلين على مؤهلات علمية متقدمة (ماجستير ودكتوراه) من هذه الكليات ، باعتبارهما من أهم الكليات من حيث تاريخ الافتتاح، وحجم وعدد الطلاب ، والتخصصات التي توفرها خاصة كلية التربية، إضافة إلى إمكانية الحصول على المعلومات ، ذكوراً واناثاً ، وبمختلف تخصصاتهم، ومستوياتهم العلمية، والبالغ تقريباً عددهم بكلية القانون (89) وبكلية التربية (271).

جدول رقم (1) يوضح مجموع أعضاء هيئة التدريس بكليتي القانون والتربية

البيان	ذكور	اناث	المؤهل العلمي		المجموع
			دكتوراه PhD	ماجستيرMaS	
القانون	69	20	27	62	89
التربية	61	210	105	166	271
المجموع	120	230	132	228	360

واقع الدراسات العليا بكليتي القانون والتربية بمدينة ترهونة:

تعتبر كليتا التربية والقانون من أقدم الكليات بمدينة ترهونة، حيث سعت الكليات إلى افتتاح أقسام للدراسات العليا تتبع الأقسام الأم في هذه الكليات فكان الإقبال على التسجيل في الدراسات العليا، حيث تم أخذ الإذن بافتتاح الدراسات العليا بكلية التربية، والتي كانت تحت جامعة المرقب، و كانت تضم الأقسام الآتية : علم النفس ،اللغة العربية ، علم الاجتماع، التاريخ، الجغرافيا، ..... ، ثم توالت الأقسام الأخرى، كما تم أخذ الأذن بافتتاح قسم الجنائي بكلية القانون، وباقي الأقسام الأخرى فيما بعد، وكان الهدف من إنشاء هذه الكليات والدراسات العليا هو الإسهام في تخريج دفعات بتخصصات مختلفة، لدعم البناء الاجتماعي لمدينة ترهونة ، وتزويد المجتمع المحلي بالخبرات المطلوبة في مجالات الحياة المتعددة.

جدول رقم (2) تاريخ افتتاح الأقسام بكلية التربية

سنة الافتتاح	الأقسام العلمية			المجموع
1996/1995	التربية وعلم النفس			(1)
2001/2000	اللغة العربية			(1)
2002/2001	علم الاجتماع	التاريخ	الجغرافيا	(3)
2003/2002	الدراسات الإسلامية	الرياضيات	---	(2)

2004/2003	المكتبات والمعلومات	الكيمياء	---	(2)
2005/2004	اللغة الإنجليزية	الفيزياء		(2)

جدول رقم (3) يوضح نسبة الرسائل المجازة بأقسام كلية التربية

الرقم	القسم	عدد الرسائل المجازة	النسبة
.1	التربية وعلم النفس	28	٪10.9
.2	اللغة العربية	50	٪19.5
.3	علم الاجتماع	20	٪7.8
.4	الدراسات الإسلامية	107	٪41.7
.5	المكتبات والمعلومات	04	٪1.5
.6	اللغة الإنجليزية	02	
.7	الجغرافيا	21	٪8.2
.8	التاريخ	26	٪10.1
	المجموع	258	٪99.7

جدول رقم (4) يوضح عدد الرسائل المجازة بأقسام كلية التربية حسب السنة

الرقم	العام الجامعي	التربية وعلم	اللغة العربية	علم الاجتماع	الدراسات	المكتبات والمعلومات	اللغة الانجليزية	الجغرافيا	التاريخ	عدد الرسائل
.1	2003/2002		01							01
.2	2004/2003		02	02				02		06
.3	2005/2004	05	08	05	09			11	03	41
.4	2006/2005	10	15		19			05	09	58
.5	2007/2006	06	07	03	19	01		01	06	43
.6	2008/2007	07	06		08			01	05	27
.7	2009/2008		06		12			01	03	22
.8	2010/2009		03		01	03				07

.9	2011/2010		01							01
.10	2012/2011									
.11	2013/2012									
.12	2014/2013									
.13	2015/2014									
.14	2016/2015					02				02
.15	2017/2016					02				02
.16	2018/2017					13	01			14
.17	2019/2018					09	03			12
.18	2020/2019					03				03
.19	2021/2020					09	02			11
.20	2022/2021					01	01			02
.21	2022						03	01		04
المجموع		28	50	20	107	04		21	26	256

جدول رقم (5) تاريخ افتتاح الأقسام بكلية القانون:

سنة الافتتاح	الأقسام العلمية			المجموع
1996/1995	القانون الجنائي			01
2001/2000	القانون العام			01
2002/2001	القانون الخاص			01
2003/2002	الشريعة			01

جدول رقم (6) يوضح نسبة الرسائل المجازة بأقسام كلية التربية

الرقم	القسم	عدد الرسائل المجازة	النسبة
.1	القانون الجنائي	118	٪59.5
.2	القانون العام	53	٪26.7
.3	القانون الخاص	18	٪9
.4	الشريعة	09	٪4.5
المجموع		198	٪99.9

جدول رقم (7) يوضح عدد الرسائل المجازة بأقسام كلية القانون حسب السنة

الرقم	العام الجامعي	القانون الجنائي	القانون العام	القانون الخاص	الشريعة	عدد الرسائل المجازة
.1	2003/2002		01			01
.2	2004/2003		03			03
.3	2005/2004	02				02
.4	2006/2005	07	05	01		13
.5	2007/2006	07	05	01	01	14
.6	2008/2007	18	10	04		32
.7	2009/2008	32	17	07	01	57
.8	2010/2009	18	03	03	02	26
.9	2011/2010	01	02			03
.10	2012/2011	03	03			06
.11	2013/2012	06		01		07
.12	2014/2013	02	01			03
.13	2015/2014	02	01		01	04
.14	2016/2015	01			02	03
.15	2017/2016	05			02	07
.16	2018/2017	03	01	01		05
.17	2019/2018	05	01			06
.18	2020/2019	03				03
.19	2021/2020	02				02
.20	2022/2021					
.21	2022	01				01
المجموع		118	53	18	09	
المجموع العام						198

جدول تصنيف أعضاء هيئة التدريس حسب الدرجة العلمية

الكليات	أستاذ دكتور	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	محاضر	محاضر مساعد	المجموع
القانون	03	05	05	29	47	89
التربية	10	27	50	69	115	271
المجموع	13	32	55	98	162	360

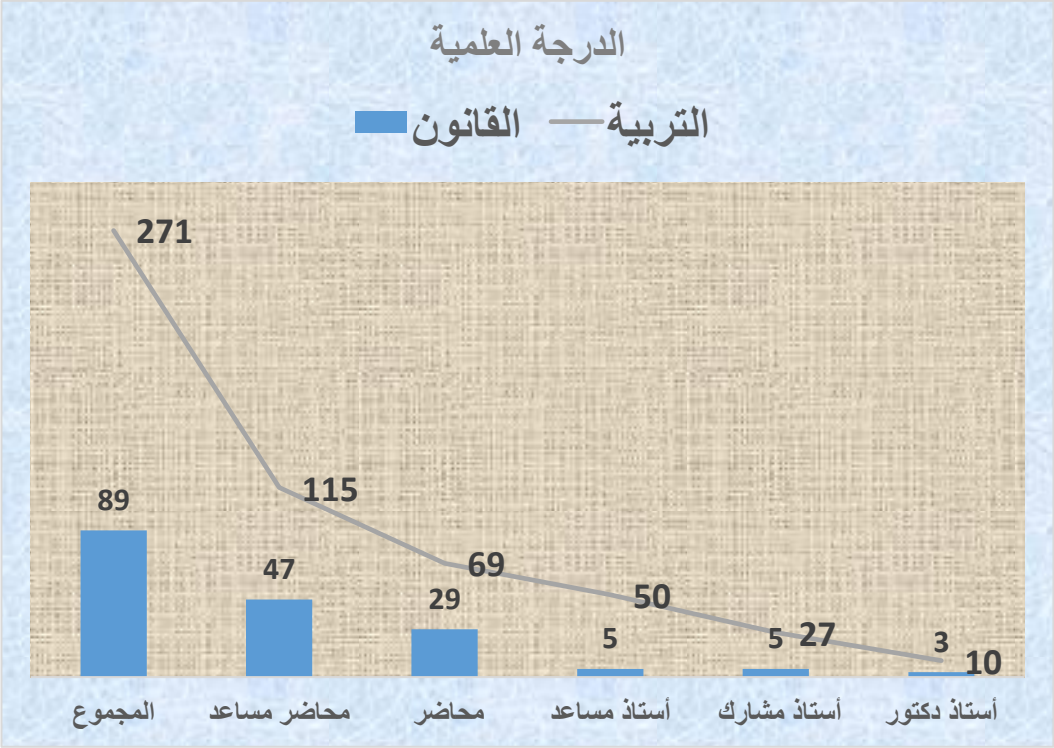

الإسهام الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي:

إن الإسهام المجتمعي من خلال الاستثمار في رأس المال البشرى والذي يخلق المجتمع المتعلم مطلب أساسي من متطلبات تحقيق الرفاهية المجتمعية والمشاركة في التنمية الاجتماعية، وتعظيم

إنتاجية الأفراد وإكسابهم المعرفة والمهارات والاتجاهات اللازمة للوصول إلى مستوى حضاري متقدم.

إن نظام التعليم العالي يدخل ضمن النظام الاجتماعي العام، فالمحافظة على التوازن والترابط بين كل عناصر ومكونات المجتمع تحدث من خلال محيط اجتماعي، واقتصادي، وسياسي وثقافي متكامل، بين التخطيط للتعليم والتنمية وفق سياسات اجتماعية تعليمية، فوظيفة العلم هي إعداد النخب من أبناء المجتمع ليكونوا قادة المجتمع ومفكريه، فبذلك تصبح له وظيفة اجتماعية تساعد على نشر المعرفة والتدريس وخلق الكوادر الفنية والإدارية، فالتطور والنمو الذي يحصل في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع لا يتأتى إلا من خلال المساهمة الفاعلة للأفراد، وذلك بأحداث تغير ثقافي في إطار اجتماعي يهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية، واستثمار الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية ، لتحقيق أقصى نفع.

فالمساهمة الاجتماعية هي عملية تفاعلية تتكامل مع عناصر أخرى، يهدف من خلالها إلى توحيد الجهود المبذولة من المجتمع، وذلك للإحداث تغير، واعتماد واستغلال الكفاءة العلمية والموارد المتاحة، والاستثمار في رأس المال البشرى، إن إسهام أفراد المجتمع ومؤسساته في التغيرات الهامة التي تجرى بمجتمعاتهم والسيطرة عليها، يتم عن طريق تكوين التنظيمات التي تعمل على تحقيق أهدافهم المشتركة وينظموا مجتمعاتهم، لأحداث التغير ويصبح ذات أهمية (الشيخلي،2001، 83)

إن التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص مسؤولية مشتركة لجميع أفراد المجتمع، وذلك بهدف تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته من خلال البرامج الأكاديمية والبحثية والتي يقدمها من خلال مؤسساته المختلفة، وعلى اختلاف تخصصاتها

ينظر بارسونز إلى أن عملية التوسع الشامل في مجال التعليم العالي في العصر الحديث لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت نتيجة للعديد من مظاهر التغير الكبرى التي حدثت في طبيعة بناء المجتمعات الحديثة (عبد الرحمن، 1999، 40) إن التغيرات التي تحصل في المجتمعات يجب أن يقابلها تغيرات تتناسب معها في مؤسسات التعليم العالي في بنيتها ووظائفها وبرامجها، فهذه المؤسسات أكثر ارتباطاً بالمجتمعات، وهى أكثر استجابة لمطالب المجتمع فتنشأ علاقات تفرض على مؤسسات التعليم العالي أن يكون وثيق الصلة بحياة الأفراد ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم بحيث يصبح من أهدافها تطوير كيان المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات العلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، ففكرة بناء الدول الحالية تقوم على الفكر المتطور الحديث ،والمشاركة المجتمعية وذلك بإحداث تنمية بشرية لدعم التنمية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يسهم في إدماج هذه المؤسسات مع مجتمعاتها .

برزت أهمية خدمة المجتمع وتنميته وقيادته مع التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي برزت مع ظهور ظاهرة العولمة وتولد مجتمعات المعلومات في عصر ثورات المعلومات والاتصالات، فينبغي على الجامعة نشر المعرفة وتمكين الأفراد والجماعات وبناء قدراتهم وتطوير المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية وتبصير المجتمع وبناء الفكر السليم ونشر الوعي وتجذير المواطنة الصالحة وتعزيز القيم ، فالجامعة جزء لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع التي تغذيه بالموارد البشرية وتؤثر في بناء وتطور البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذلك أن علاقة الجامعة بالتغير والتنمية علاقة وثيقة وإن ارتباطها مع مؤسسات المجتمع ينبغي أن يكون وثيقا، و استجابتها لمتطلبات وحاجات المجتمع مستقبلاً بهدف تحقيق التنمية المستدامة وحماية الفرد

والمجتمع من الانحراف الفكري والأخلاقي والقضاء على الفقر والبطالة، ومن هنا أصبح هناك ضرورة المسؤولية الاجتماعية للجامعات.

لقد استمدت مؤسسات التعليم العالي مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قطاع المال والأعمال وطورتها لتشمل المسؤولية الأخلاقية لأداء أسرة هذه المؤسسات من طلبة، وأعضاء هيئة تدريس، وعاملين تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية والمجتمعية التي تنتجها المؤسسة التعليمية لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بالتشارك والحوار الفاعل مع المجتمع ومؤسساته، وذلك بالمشاركة الإيجابية والتعاون وتعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع.

ويمكن أن تعرف الأنشطة والخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لخدمة المجتمع وتنظيماته ومؤسساته بحيث يتم الاستفادة منها في التنمية الشاملة من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحل المشكلات التي يعاني منها وذلك من خلال توجيه طلبة الدراسات العليا نحو ربط البحث العلمي بقضايا خدمة المجتمع (مرتجى،2011) إضافة إلى ذلك تقديم النصح وتوفير المعلومات للأفراد والهيئات، وإجراء البحوث التطبيقية و تقديم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته في شكل تصورات وبدائل، وتقديم مهارات ومعارف وخبرات متخصصة لخريجي هذه المؤسسات للقيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، للمساعدة في مجالات التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، والتأكد من طبيعة ونوعية المساهمة لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم (عزى،2016، 413).

إن رأس المال الاجتماعي يعنى مجموعة مؤسسات وقيم، وعلاقات تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية، وهذا ما يحقق ترابط المجتمع، فالتركيز على العلاقات الاجتماعية التي توجد بين الأفراد، وما قد يدعم تلك العلاقات الذي بدوره له إمكانية في زيادة الموارد التي يملكها الأفراد، وما

قد يدعم الهياكل والمنظمات المجتمعية التي تتوافر بين أفرادها علاقات واتصالات تفاعلية (حوالة و أحمد، 2014، 514) كما أصبح الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة كفاءة الموارد البشرية وتحسين نوعيتها.

لعل من أبرز عوامل رأس المال الاجتماعي الاندماج الذي له دور كبير في تحقيق المنفعة بين الأفراد من خلال أفعالهم، ومدى قدرة الأفراد على تنظيم علاقات اجتماعية تتجاوز حدودهم الفردية من أجل تحقيق أهداف مشتركة، فالإسهام المجتمعي المباشر يتم من خلال استشارة المؤسسات العلمية عن طريق الاجتماعات المقابلات، المؤتمرات العامة، وهيئات التخطيط على كافة المستويات، وبإيجاد استراتيجية التنفيذ العملي، وزيادة التعاون والتنسيق بين الأطراف، لخفض التكاليف.

كما أن هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تواجه الإسهام المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي من بينها: الأول المتعلقة بالجانب الإداري التنظيمي وهى كيفية توضيح أهمية دور مؤسسات التعليم العالي في تقديم المعرفة العلمية، والعلاقة المتبادلة في إنجاح المشروعات المجتمعية، الثاني ما يرتبط بالمؤسسات التعليمية، أي إحداث التغير المنشود الذى يعود بالنفع على جميع الأطراف، من خلال رسم سياسات المتواصلة والموائمة وفق منهجية علمية تعبر عن المتطلبات الحقيقية، وبمشاركة الكوادر الفاعلة في إصلاح التعليم.

فالتعليم عند ابن خلدون هو أمر عملي فكرى غايته تحصيل المعارف والأخلاق والفضائل، واستنباط الفروع من الأصول، والنهوض بالإدراكات وتصحيح المعارف، والوصول إلى الحقائق وتحصيل المعاش والاجتماع (ابن خلدون، 2004، 417)

أهمية مؤسسات التعليم العالي:

ارتبط التعليم العالي منذ نشأته بمسؤوليته تجاه توسيع آفاق المعرفة، حيث يعد عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان أو مكان، فمؤسسات التعليم العالي لا يمكن أن تؤدى دورها الكامل في المجتمع دون تحقيق التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، باعتبارها الأساس الأول لتطوير أي مجتمع في جميع مظاهر حياته، وتكمن أهميته في أنه الدعامة التي تقوم عليها نهضة المجتمعات، فالتعليم العالي لم يعد قاصراً على التعليم النظري فقط ، وإنما امتد إلى الدراسات التطبيقية، كما أنه قوة اجتماعية يتم بواسطتها إحداث التغير السريع والمنشود، من خلال إعداد الأفراد وتهيئتهم للحياة وسوق العمل(طنيش، 1996، 41)

يعتبر الاهتمام ببناء رأس المال البشرى من أساسيات المؤسسات والأفراد العاملين بالمؤسسة، وهو الكفاءات التي تسهم في فاعلية أداء المؤسسة (طراد ، 2015، 15) فالتّعليم العالي يعتبر رافداً للمجتمع بالكفاءات والخبرات المختلفة، كما أنه يمكّن المؤسسات المختلفة من استقطاب الكفاءات المتميزة في كل مجالٍ من مجالات العلوم، فالمؤسسة الناجحة تحب المتميّزين المتفوّقين وتسعى لضمهم باستمرار إلى فريق عملها، فزيادة حجم خريجي مؤسسات التعليم العالي أدعى إلى توافر قوة العمل المؤهلة لقيادة مختلف النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وإلى تنامي الطاقة الإنتاجية في المجتمع(عقل، 2008)

وبذلك ترتبت عليه مجموعة من الوظائف زادت من أهمية مؤسسات التعليم العالي ، وما مدى ارتباطها بمؤسسات المجتمع الأخرى ،من بينها إعداد القوى البشرية التي تمتلك المهارات الفنية في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع، الدور الرئيسي المناط به في البحث العلمي في مجالات المعرفة، المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم العالي ومراحل التعليم المختلفة، العمل على إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة دائمة من الموارد البشرية وتنمية رأس المال البشري،

للمساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات المجتمعية، تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي، بما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار، تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والذى يتحقق من خلاله العدالة الاجتماعية (عبد الحي،2006، 78-79) ومما سبق يمكن الاستنتاج بأن أبرز مكونات رأس المال البشري هي المعارف والكفاءات والمؤهلات والخبرات المكتسبة ، وأن أهمية رأس المال البشري تبرز في المساهمة بشكل مباشر في التقدم التقني والنمو المستدام ، والمساهمة في زيادة رفع الطاقة الانتاجية والاستثمار الملموس وغير الملموس كالتعليم و التدريب .

وبانتشار الواسع لمؤسسات التعليم أصبح محل اهتمام لجميع قنوات المجتمع بداية من الأسرة إلى الجامعة، وكان لها أدوار وتأثيرات مختلفة ومواقف متباعدة في نشر القيم العلمية والتعليمية والمعرفية، فالتعليم له فوائد منها المعرفة والتي تساعد على دعم الأفراد بالقيم والأفكار والمهارات، والوعى الكامل بالحقوق والواجبات ، كما أن المعرفة تعتبر من أدوات التطور الإنساني، الإصلاح وعملياته وما يحدثه التعليم من أثر بتغير الوعى الأكثر ملائمة ومواكبة للتغيرات الحاصلة في المجتمع، التحول والتحديث وهو مصدر انتاج دائم للقيم الفاعلة التي تسهم في تطور وتسريع عملية التحول. (لخضر، 2014، 275 -276)

فالتنمية البشرية هي عبارة عن " التغيرات الحيوية، والاجتماعية، والثقافية التي تتم في دورة حياة كل فرد من أفراد المجتمع، هذه التغيرات مستمرة وتتم بشكل مناسب ومتماسك ومتتابع ومتراكم مع التغيرات الأخرى، وتحدث التنمية الإنسانية بشكل تنبؤي تخطيطي ولكن معدل التغيير يختلف من فرد إلى آخر" عيسى بدة في (حجاب، 2017، 357) كما أن التنمية البشرية والمجتمعية تحدث

نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة بغية الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في بنية أفراد المجتمع، وفي سياقه المجتمعي (عمار،1999، 35)

كما أن التعليم العالي يسعى إلى 1_ دعم التنمية البشرية 2_توفير فرص العمل وزيادة الدخل _ تعزيز احترام الذات 4_المراجع دعم التنمية البشرية يعتبر التعليم العالي أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم التنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، حيث إنّ التعليم العالي لا يوفر للفرد المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل فقط، وإنما يوفر أيضا تدريب ضروري لجميع الأفراد على اختلاف تخصصاتهم سواء كانوا مدرسين، أو أطباء، أو ممرضين، أو مهندسين، أو رجال أعمال، أو أصحاب أي مهنة أخرى، حيث يمكن لجميع هؤلاء الأفراد الذين قد تم تدريبهم تطوير وتحسين القدرات والمهارات التحليلية، والتي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمع المدني، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ قرارات ضرورية تؤثر على المجتمع بأكمله.

أصبح التعليم العالي ضرورة من ضرورات الحياة المجتمعية، إذ بدونه يصعب التكيف مع متطلبات العصر ومجالات الحياة، ويكون ذلك باستغلال الكفاءات، والطاقات البشرية خدمة للمجتمعات، وأمام هذه التحديات يجب وضع ورسم سياسات تربوية وتنموية تهدف إلى الاستجابة لمتطلبات المجتمع وتطلعاته المستقبلية، ويكون الاهتمام بمكونات رأس المال البشري وهي المعارف والكفاءات والمؤهلات والخبرات المكتسبة ، وأن أهمية رأس المال البشري تبرز في المساهمة بشكل مباشر في التقدم التقني والنمو المستدام ، والمساهمة في زيادة رفع الطاقة الانتاجية والاستثمار الملموس وغير الملموس كالتعليم و التدريب، وبناء خبرات ومعارف ومهارات وابتكارات ومعنويات لأفراد هذه المؤسسات، وتحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن أستغلالها، وهنا يبرز دور التعليم العالي في بناء

القوة البشرية فمن خلاله يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار.

إن من مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي الانقياد للعوامل الخارجية المجتمعية والتي تتمثل في عنصرين الأول التنوع والتعداد في المعارف والمهارات المتخصصة استجابة لاحتياجات المجتمع المحلي الاقتصادية والخدمية والثقافية، والتي تتطلب أفراد مؤهلين للعمل بها، والثاني الطلب الاجتماعي والأسري على التعليم، عوائد التعليم وقيمته الاقتصادية ،إضافة إلى المكانة الاجتماعية، زاد من طلب الالتحاق بهذه المؤسسات(عمار،1995، 102-103) فمؤسسات التعليم العالي يجب أن تواجه الواقع والمحيط ولا تنعزل عن تطلعات المجتمع، فمن وظائفها إضافة إلى نشر المعرفة تعميق القيم الإنسانية في المجتمع وتنمية شخصية الطالب العلمية، وإنماء رغبته للعمل والابتكار والإبداع، وتحقيق أعلى مستوى من التفاعل بين التعليم العالي والمجتمع، وتوطين المعرفة والتكنولوجيا(دياب، 1998، 10)

منهجية البحث وإجراءاتها

منهج البحث:

إن المقصود بمناهج البحث العلمي تلك المجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة، ويعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي أنسب المناهج لهذا النوع من الدراسات، والذى يصف الظاهرة كما هي، كمياً وكيفياً بهدف تحقيق الوصول إلى فهم وتفسير للعلاقات القائمة بين هذه الظاهرة، والعمل على الوصول إلى تحليلات، وتفسيرات، واستنباط النتائج والاستنتاجات المرجوة.

مجتمع البحث:

يضم مجتمع البحث جميع المتحصلين على درجة الإجازة العالية (الماجستير) من كليتي القانون و التربية، وبمختلف تخصصاتهم من تاريخ افتتاح هذه الأقسام بالكليات إلى الوقت الحاضر، وقد تم استطلاع آرائهم حول هذا الموضوع لما لهم من أهمية في تحديد مقدار الإسهام الذى تقدمه هذه الكليات للمجتمع المحلي.

عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث بطريقة العينة العمدية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ومكان الحصول عليه، وفي ضوء ذلك تم توزيع عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة (الجنس – التخصص – المؤهل العلمي)

حدود البحث:

الحدود الزمنية من الفترة يناير إلى يونيو 2023م، الحدود المكانية اقتصرت على كليتى القانون والتربية جامعة الزيتونة، أما الحدود البشرية فهم أعضاء هيئة التدريس بكليتى القانون والتربية.

المتغيرات المستقلة:

1. الجنس : ويضم قيمتين.
2. المؤهل العلمي: الإجازة العالية (الماجستير) ، الإجازة الدقيقة (الدكتوراه)
3. التخصص: ويضم جميع الأقسام العلمية في كليتي (القانون – التربية)

المتغير التابع:

الإسهام الاجتماعي لبرامج الدراسات العليا

أداة البحث:

اعتمد الباحث على أداة جمع البيانات الاستبانة لتحقيق أهداف البحث، ومن خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة والأدبيات، تم وضع استمارة احتوت على أربعة أبعاد، ضمت عدداً من الأسئلة المرتبطة بالبعد، وأمام كل سؤال وضعت قيم إجابات السؤال وكانت بمقياس ليكرت الخماسي.

كما أنه تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين المختصين لإظهار الصدق، والحكم عليها من حيث درجة مناسبة الفقرات وتحقيقها للهدف الذى وضعت من أجله، وللتأكد من صحة الفقرات، كما تم حساب معامل الثبات بواسطة معادلة "الفا كرونباخ" لجميع فقرات الاستبيان بدرجة (79)

المعالجة الإحصائية:

جدول رقم (8) يوضح تحليل البيانات أفراد البحث لمتغيرات الجنس، الكلية، المؤهل العلمي، القسم

ت	المتغير		التكرار	النسبة
1	الجنس	ذكر	36	٪62.1
		أنثى	22	٪37.9
2	الكلية	القانون	11	٪19
		التربية	47	٪81
3	المؤهل العلمي	الدكتوراه	30	٪48.3
		الماجستير	28	٪51.7
4	القسم	القانون الجنائي	7	٪12.1
		القانون العام	4	٪6.9
		الدراسات الإسلامية	8	٪13.8
		علم الاجتماع	11	٪19
		اللغة العربية	8	٪13.8

		علم النفس	7	٪12.1
		التاريخ	6	٪10.3
		اللغة الإنجليزية	1	٪1.7
		الجغرافيا	4	٪6.9
		المكتبات	2	٪3.4

جدول رقم (9) يو ضح مجموع أع ضاء هيئة التدريس بكليتي القانون والتربية الذين شملهم البحث

البيان	ذكور	اناث	المؤهل العلمي		المجموع
			دكتوراه PhD	ماجستير MaS	
القانون	07	04	02	09	11
التربية	29	18	28	19	47
المجموع	36	22	30	28	58

شكل رقم (1) يوضح متغير الجنس، المؤهل العلمي.

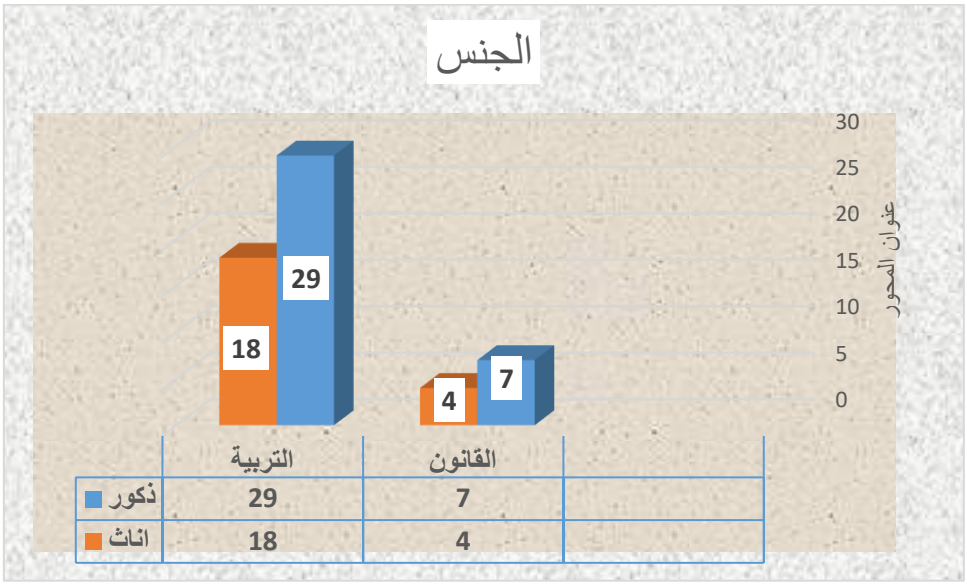

شكل رقم (2) يوضح متغير المؤهل العلمي

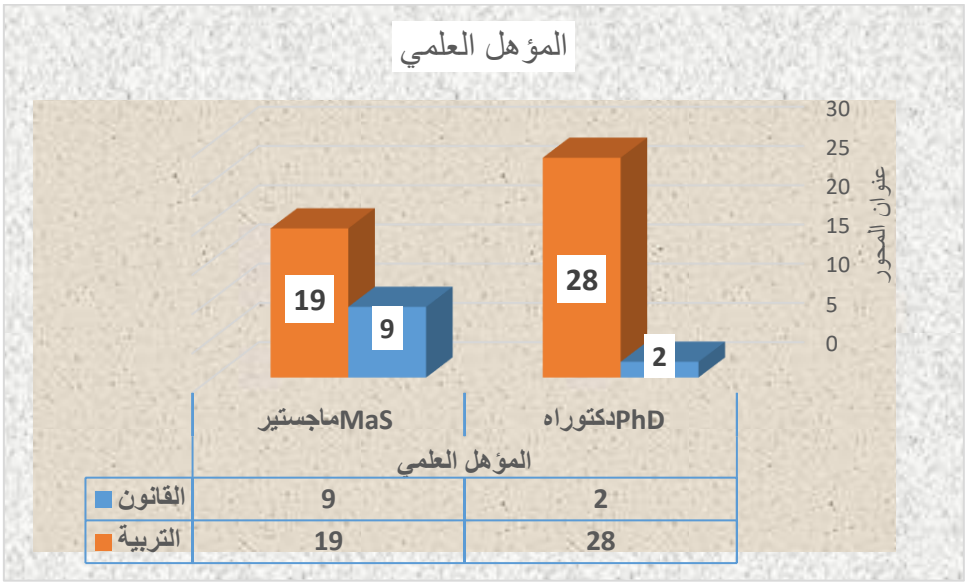

شكل رقم (3) يوضح متغير التخصص (الأقسام العلمية) بكليتي القانون والتربية

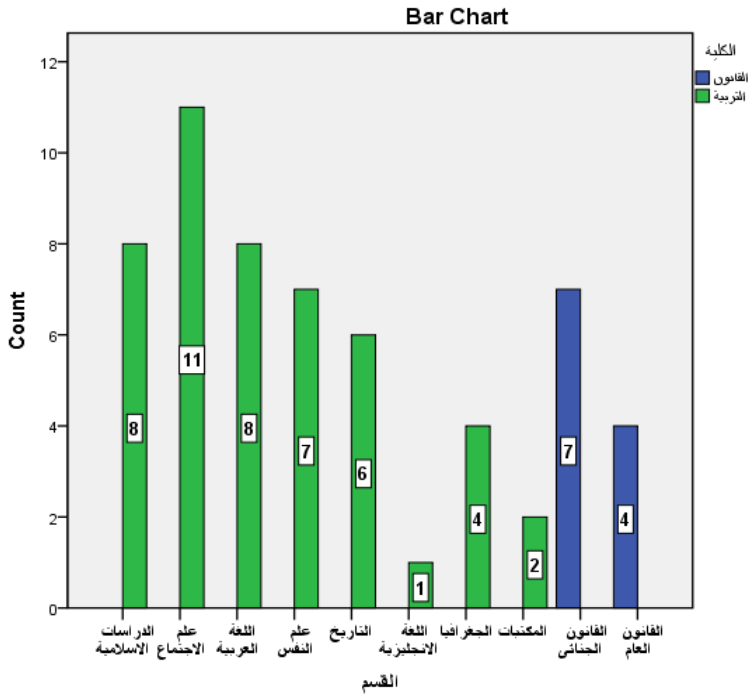

المحور الأول واقع مؤسسات التعليم العالي ترهونة:

جدول رقم (10) يو ضح تحليل فقرات الا ستبيان لمحور واقع مؤ سـ سات التعليم العالي ترهونة

باستخدام الإحصاءات الوصفية

ت	العبارة	ا لـ تو سط الحسابي	الا نحراف المعياري
1	هل أنت راضٍ عن أداء مؤسسات التعليم العالي؟	3.18	1.16
2	هل حققت مؤسسات التعليم العالي الأهداف المرسومة لها؟	3.15	0.894
3	وفق التخصص العلمي هل متطلبات برامج التعليم العالي كونت بناء معرفيا علمياً ، انعكس على البناء المجتمعي؟	2.84	0.932
4	هل تم تطوير مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظرك ؟	3.72	1.07
5	هل هناك تعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات المجتمع الأخرى ؟	3.31	0.977

6	تقدر هذه المؤسسات أهمية المعرفة ونشرها لخدمة المجتمع .	2.94	0.906
7	تساعد مخرجات مؤسسات التعليم العالي في إنتاج كوادر جديدة	2.44	0.920
8	هل اللوائح والتشريعات قيدت مؤسسات التعليم العالي؟	2.53	1.11
9	يتم تطوير الأقسام الاكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء نتائج البحوث الإنسانية.	3.48	1.23

من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (10) نلاحظ أن الفقرة رقم (4) هل تم تطوير مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظرك ، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.72 ، بانحراف معياري بلغ 1.07 ، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (9) يتم تطوير الأقسام الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في ضوء نتائج البحوث الإنسانية ، بمتوسط حسابي 3.48، وبلغ الانحراف المعياري 1.23 ، بينما احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (7) تساعد مخرجات مؤسسات التعليم العالي في إنتاج كوادر جديدة ، بمتوسط حسابي 2.44، وكان الانحراف المعياري 0.920

و من بيانات الجدول السابق يتضح أيضاً أنه لا يوجد هناك تفاوت في موافقة أفراد البحث حول محور واقع مؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة (حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول هذا المحور) من 3.72 إلى 2.44 وهي متوسطات تقع في الفئة المتوسطة من فئات المقياس الخماسي و التي تشير إلى) موافق.

المحور الثانى السهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي:

جدول رقم (11) يوضح تحليل فقرات الاستبيان لمحور الإسهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي باستخدام الإحصاءات الوصفية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تهتم مؤسسات التعليم العالي بعقد مؤتمرات علمية وورش عمل وأيام دراسية للرفع من مستوى الإسهام الاجتماعي لأبناء المدينة؟	2.62	1.02
2	هل يتم توجيه الطلاب لدراسة الموضوعات المتعلقة بقضايا المجتمع المحلي؟	2.86	1.03
3	تقدم مؤسسات التعليم العالي استشارات لباقي مؤسسات المجتمع المحلي.	3.15	0.969
4	تعمل مؤسسات التعليم العالي على إيجاد حلول لبعض مشكلات البيئة المحلية .	3.37	0.834
5	تعمل مؤسسات التعليم العالي على تزويد المجتمع بالكفاءة الوطنية في التخصصات المطلوبة.	2.58	0.899
6	تلبي مؤسسات التعليم العالي احتياجات المجتمع التنموية.	2.65	0.869
7	هل يوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات المختصة في المجتمع لدراسة المشكلات التي يواجها؟	3.48	0.959
8	هل توجد أنشطة علمية اجتماعية تهدف إلى الإسهام في تنمية المجتمع؟	3.25	0.965
9	هل أتيحت لك فرصة المساهمة في رسم سياسات مؤسسات التعليم العالي خدمة لمجتمعك؟	4.24	0.904

من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (11) نلاحظ أن الفقرة رقم (9) هل أتيحت لك فرصة المساهمة في رسم سياسات مؤسسات التعليم العالي خدمة لمجتمعك، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.24 ، بانحراف معياري بلغ 0.904 ، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (7)هل يوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات المختصة في المجتمع لدراسة المشكلات

التي يواجها ، بمتوسط حسابي3.48 ، وبلغ الانحراف المعياري 0.959 ، بينما احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (5) تعمل مؤسسات التعليم العالي على تزويد المجتمع بالكفاءة الوطنية في التخصصات المطلوبة.، بمتوسط حسابي 2.58، وكان الانحراف المعياري 0.899 و من بيانات الجدول السابق يتضح أيضاً أنه يوجد تفاوت في موافقة أفراد البحث حول محور الإسهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة (حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول هذا المحور) من 4.24 إلى 2.58 وهي متوسطات تقع في فئات متفاوتة من فئات المقياس الخماسي.

المحور الثالث إخفاقات مؤسسات التعليم العالي:

جدول رقم (12) يوضح تحليل فقرات الاستبيان لمحور إخفاقات مؤسسات التعليم العالي باستخدام الإحصاءات الوصفية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	هل أخفقت مؤسسات التعليم العالي في إيصال أهدافها من وجهة نظرك؟	2.50	0.941
2	عدم تقديم الدعم والاهتمام الكافي لهذه المؤسسات وراء اخفاقها؟	1.86	0.804
3	هل هناك نقاط سلبية رافقت مسيرة التعليم العالي بهذه الكليات؟	1.60	0.560
4	ما سبب عدم اندماج هذه المؤسسات في المجتمع المحلي من وجهة نظرك	2.24	1.45
5	عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المحلي وراء تدني اسهامها المجتمعي.	2.27	1.00

من خلال الاطلاع على نتائج الجدول رقم (12) نلاحظ أن الفقرة رقم (1) هل أخفقت مؤسسات التعليم العالي في إيصال أهدافها من وجهة نظرك ، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.50 ، بانحراف معياري بلغ 0.941 ، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (5) عدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المحلي وراء تدني إسهامها المجتمعي ، بمتوسط حسابي2.27 ، وبلغ الانحراف المعياري 1.00 ، بينما احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) هل هناك نقاط سلبية رافقت مسيرة التعليم العالي بهذه الكليات ، بمتوسط حسابي 1.60، وكان الانحراف المعياري 0.560 ، و من بيانات الجدول السابق يتضح أيضاً أنه لا يوجد تفاوت في موافقة أفراد البحث حول محور إخفاقات مؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة (حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول هذا المحور) من 2.50 إلى 1.60 وهي متوسطات تقع في الفئة السالبة من فئات المقياس الخماسي و التي تشير إلى غير موافق.

الجدول رقم (13) نتائج اختبار T.test لمجموعتين الجنس، مع محاور الإسهام الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة.test T	القيمة الاحتمالية Sig	الدلالة الاحصائية
واقع مؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة	ذكر أنثى	36 22	2.833 2.838	.447 .570	.039	.969	غير دالة
الإسهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي	ذكر أنثى	36 22	2.842 2.945	456. .563	.761	.450	غير دالة
إخفاقات مؤسسات التعليم العالي	ذكر أنثى	36 22	2.097 2.345	.433 .310	2.335	.023	دالة

المجموع	ذكر	36	2.790	.347	.153	.879	غير دالة
	أنثى	22	2.806	.431			

وبالنظر إلى نتائج محاور البحث في الجدول السابق وربطها مع متغير الجنس يتضح في المحور الأول والثاني وجود فروق بين المجموعات الذكور والإناث، بينما المحور الثالث لا يوجد به فروق ذات دلالة إحصائية، كما أنه من الملاحظ أنه لا توجد فروق إحصائية لجميع المحاور بين المجموعتين الذكور والإناث حيث إن متوسط استجابات الإناث أعلى من الذكور بقيمة (2.806) وبانحراف معياري (.431) بينما استجابات الذكور بلغ قيمة (2.790) وبانحراف معياري (.347) وهي أقل من متوسط الإناث، كما جاءت نتيجة اختبار T.test (.153) وبقيمة احتمالية (.879) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبذلك يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الذكور ومتوسطات استجابات الإناث، حيث يلاحظ التقارب في المتوسطات بين المجموعتين، أي أن جميع أعضاء هيئة التدريس ذكوراً وإناثا يختلفون في تقييم واقع مؤسسات التعليم العالي ويتفقون على أن هناك إخفاقات لمؤسسات التعليم العالي.

الجدول رقم (14) نتائج اختبار T.test لمجموعتين المؤهل العلمي، مع محاور الإسهام الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي

المحاور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة test. T	القيمة الاحتمالية Sig	الدلالة الاحصائية
واقع مؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة	دكتوراه	30	2.864	.424	.466	.643	غير دالة
	الماجستير	28	2.803	.563			

الإسهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي	دكتوراه الماجستير	30 28	2.941 2.816	.455 .539	.958	.342	غير دالة
إخفاقات مؤسسات التعليم العالي	دكتوراه الماجستير	30 28	2.177 2.206	.347 .468	.264	.793	غير دالة
	دكتوراه الماجستير	30 28	2.849 2.740	.324 .427	1.096	.278	غير دالة

من الملاحظ أنه لا توجد فروق إح صائية بين المجموعتين لمتغير المؤهل العلمي حيث إن متو سط ا ستجابات الدكتوراه أعلى من الماج ستير بقيمة (2.849) وبانحراف معياري (324.) بينما ا ستجابات الماج ستير بلغ قيمة (2.740) وبانحراف معياري (427.) وهى أقل من متو سط الدكتوراه، كما جاءت نتيجة اختبار T.test (1.096) وبقيمة احتمالية (278.) وهى أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبذلك يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إح صائية بين متو سط ا ستجابات درجة الدكتوراه ومتو سط ا ستجابات الماج ستير، حيث يلاحظ التقارب في المتو سطات بين المجموعتين، لمجموع محاور البحث.

الجدول رقم (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمجموعات الأقسام العلمية(التخصص) ،مع محاور الإسهام الاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي.

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة. F	القيمة الاحتمالية Sig	الدلالة الاحصائية
واقع مؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة	بين المجموعات	3.703	.411	9	1.949	.067	
	داخل المجموعات	10.135	.211	48			
الإسهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي	بين المجموعات	6.079	.675	9	4.041	.001	
	داخل المجموعات	8.022	.167	48			
إخفاقات مؤسسات التعليم العالي	بين المجموعات	4.854	.539	9	5.657	.000	
	داخل المجموعات	4.576	.095	48			
المجموع	بين المجموعات	2.196	.244	9	1.969	.064	
	داخل المجموعات	5.949	.124	48			

من النتائج الموضحة في الجدول السابق رقم (15) يمكن استنتاج الآتي:

أن قيمة الاحتمالية لاختبار تحليل التباين الأحادي لجميع المحاور تساوي(.064) وهى أكبر من مستوى الدلالة (0.05) كما أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعه تساوي (1.969) وهى أقل من قيمة الجدولية والتي تساوي(3.48) يتضح بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات المبحوثين، بجميع محاور البحث نسبة لمتغير التخصص.

نتائج البحث:

توصل البحث في محوره الأول واقع مؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليتي القانون والتربية إلى أن هناك تطويراً لمؤسسات التعليم العالي من وجهة، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي3.72 ، بانحراف معياري بلغ1.07 ، كما أن تطوير الأقسام الاكاديمية في مؤسسات التعليم العالي يتم في ضوء نتائج البحوث الإنسانية، بمتوسط حسابي3.48 ، وبلغ الانحراف المعياري1.23 ، بينما احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (7) تساعد مخرجات مؤسسات التعليم العالي في إنتاج كوادر جديدة ، بمتوسط حسابي 2.44، وكان الانحراف المعياري 0.920.

المحور الثاني تم التوصل لنتائج الإسهامات المجتمعية لمؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من خلال الاطلاع على نتائج تبين أن أفراد البحث يتفقون على أنه لو أتيحت لهم فرصة المساهمة في رسم سياسات مؤسسات التعليم العالي خدمة لمجتمعك، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.24 ، بانحراف معياري بلغ 0.904 ، فأنهم لا يترددون في خدمة مجتمعهم، كما أنه يوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجهات المختصة في المجتمع لدراسة المشكلات التي تواجههم ، بمتوسط حسابي3.48 ، وبلغ الانحراف المعياري 0.959 ، بينما فشلت مؤسسات التعليم العالي في تزويد المجتمع بالكفاءة الوطنية في التخصصات المطلوبة.، بمتوسط حسابي 2.58، وكان الانحراف المعياري 0.899.

أما محور إخفاقات مؤسسات التعليم العالي في إيصال أهدافها من وجهة نظرك، فكانت نتائج ذلك اتفاق أفراد البحث بأنه لا يوجد إخفاق لمؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة، بمتوسط حسابي

2.50، بانحراف معياري بلغ 0.941 ، كما تم الاتفاق بين أفراد البحث عند السؤال بعدم وجود تشريعات تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع المحلي وراء تدني إسهامها المجتمعي، غير الموافقة بمتوسط حسابي2.27 ، وبلغ الانحراف المعياري 1.00 ، بينما تم رفض أن هناك نقاطاً سلبية رافقت مسيرة التعليم العالي بهذه الكليات ، بمتوسط حسابي 1.60، وكان الانحراف المعياري 0.560 ،

كما أن النتائج تظهر أنه لا يوجد تفاوت في موافقة أفراد البحث حول محور إخفاقات مؤسسات التعليم العالي بمدينة ترهونة (حيث تراوحت متوسطات موافقتهم حول هذا المحور) من 2.50 إلى 1.60 وهي متوسطات تقع في الفئة السالبة من فئات المقياس الخماسي و التي تشير إلى غير موافق.

وبالنظر إلى نتائج محاور البحث وربطها مع متغير الجنس يتضح أنه لا توجد فروق إحصائية لجميع المحاور بين المجموعتين الذكور والإناث، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات درجة الدكتوراه ومتوسط استجابات الماجستير متغير المؤهل العلمي، حيث يلاحظ التقارب في المتوسطات بين المجموعتين، لمجموع محاور البحث، وبالنسبة لمتغير التخصص لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات المبحوثين.

المراجع:

احمد الفنيش وآخرون،(1998) التعليم العالي في ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس.

حامد عمار،(1995)، من همومنا التربوية والثقافية، مكتبة الدار العربية للكتب، القاهرة، ط1.

حامد عمار،(1999)، التنمية البشرية وتعليم المستقبل رؤية معيارية، مكتبة الدار العربية، القاهرة.

فواز عقل، دور الجامعة في خدمة المجتمع، www.google.com

لمياء طراد، (2015) دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تطوير اليقظة الاستراتيجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام البواقي ، الجزائر.

سهير محمد حوالة و هند سيد احمد(2014) ، رأس المال الاجتماعي بالتعليم ، مجلة العلوم التربوية ، العدد : 3 ، معهد الدراسات و البحوث التربوية ، مصر.

رمزي احمد عبد الحي،(2006) التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1.

على السيد طنيش،(1996) التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية في الدول العربية، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.

عبد الرازق الشيخلي،(2001) الإدارة المحلية دراسة مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة مؤته،ط1.

عبد الرحمان بن خلدون،(2004) مقدمة بن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1.

اسعد دياب،(1998) دور الجامعة كمؤسسة وطنية، مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع حالة لبنان، بيروت.

عبد الله حجاب، (2017) التنمية المحلية .. النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد06.

زكي رمزى مرتجى،(2011) دور كليات التربية في الجامعات الفلسطينية في توجيه طلبة الدراسات العليا نحو قضايا خدمة المجتمع بمحافظة غزة الجامعة الإسلامية نموذجاً، أبحاث ودراسات المؤتمر العلمي، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.

الأخضر عزي، نادية إبراهيمي،(2016) دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة لواقع الجامعة الجزائرية)، المؤتمر العربى السادس لضمان جودة التعليم العالي.

بن دادة لخضر،(2014) التعليم كتغير للتحول الديمقراطى في الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع. 2.

أنتونى جيدنز،(2001) علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، الطبعة الرابعة ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان.